

Distr.
GENERAL

A/47/965
S/25944
15 June 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



الجمعية العامة

مجلس الأمن
السنة الثامنة والأربعون

الجمعية العامة
الدورة السابعة والأربعون
البند ١٠ من جدول الأعمال
تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة

تنفيذ التوصيات الواردة في "خطة للسلام"

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - دعاني مجلس الأمن في البيان المعتمد في ٣١ كانون الثاني / يناير ١٩٩٢ في أول اجتماع يعقده على مستوى رؤساء الدول والحكومات، إلى أن أعد تحليلًا وأضع توصيات حول سُبل تعزيز الأمم المتحدة في ميدان الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظ السلم.

٢ - وكانت نتيجة ذلك تقديم "خطة للسلام" (A/47/277-S/24111) في حزيران / يونيو ١٩٩٢. وفي ذلك التقرير، نظرت في السياق المتغير للعلاقات الدولية ووضعت توصيات عن سُبل تحسين قدرة المنظمة على العمل على إحلال السلام وصوته. واستجابة لذلك التقرير أنشأت الجمعية العامة فريقاً عملاً غير رسمي مفتوح العضوية، أفضت أعماله إلى اتخاذ القرار ١٢٠/٤٧ في ١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٢، بعنوان "خطة للسلام: الدبلوماسية الوقائية والمسائل ذات الصلة". كما ناقش مجلس الأمن مختلف جوانب التقرير وأصدر عدداً من البيانات عُمّ آخرها في الوثيقة S/25859 المؤرخة ٢٨ أيار / مايو ١٩٩٣.

٣ - والغرض من هذا التقرير هو اطلاع أعضاء الأمم المتحدة على التدابير التي اتخذتها أو اتخذوها استجابة لقرار الجمعية العامة ١٢٠/٤٧ وبيانات مجلس الأمن.

ثانيا - الدبلوماسية الوقائية

٤ - أعربت الدول الأعضاء، استجابة لـ "خطة للسلام" عن رغبة عامة في تحسين قدرة الأمم المتحدة على تلقي وتحليل الإشارات المبكرة بشأن حالات الصراع المحتمل. وتود الدول الأعضاء أن تتحقق ما يلي:

.../...

170693

170693 93-35135

- (أ) موافاة الأمين العام بمعلومات ذات نوعية أرفع وتوقيت أنساب؛
- (ب) تحسين القدرة في الأمانة العامة على تحليل المصادر المتنوعة لتشوب الصراع؛
- (ج) اتخاذ أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة تدابير أكثر فعالية لمواجهة الصراعات المحتملة أو الناشئة؛
- (د) التوافر الميسور لموظفين مدربين للأمانة العامة للاضطلاع بمهام الإنذار المبكر وجسم النزاعات و/أو تقديم الدعم لتلك المهام؛
- (هـ) تحسين تنسيق تلك الأنشطة داخل الأمانة العامة وبينها وبين برامج ووكالات الأمم المتحدة والترتيبيات والمنظمات الإقليمية.
- الف - تقصي الحقائق
- ٥ - أيد كل من مجلس الأمن، في بيان رئيسي، المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٢ (٥/٢٤٨٧٢)، والجمعية العامة ، في قرارها ١٢٠/٤٧ المؤرخ ١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٢، توصياتي بشأن تقصي الحقائق. وبعثات تقصي الحقائق التي سيكون قد اضطلع بها خلال الفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٣ أكثر منها في أي فترة سنتين سابقة . (اضطلع بما يزيد عن ٤٠ من هذهبعثات في عام ١٩٩٢ وحده). وفي حالات كثيرة، استلزم الأمر تقصياً منسقاً للجوانب السياسية والعسكرية والإنسانية والإنسانية للأزمة. وتؤكد الخبرة المكتسبة حتى الآن ضرورة القيام بمبادرة مبكرة وإعداد دقيق وتنسيق مع الترتيبات والمنظمات الإقليمية. ولا بد من تحليل المعلومات التي تجمعها بعثات تقصي الحقائق في سياق المواد الموفرة من أوسع عدد من المصادر .

٦ - وتلبية لهذه الاحتياجات، طلب مني مجلس الأمن والجمعية العامة أن أعزز قدرة الأمانة العامة وأن أنظر في أمر انتداب خبراء. كما أوضحا ضرورة أن تستجيب البلدان المعنية بسرعة لطلبات الحصول على معلومات، وبصورة إيجابية لطلبات إيفاد أفرقة لتقسي الحقائق. وقد وجهت دعوة دائمة إلى جميع الدول الأعضاء لكي توفر للأمم المتحدة معلومات يمكن أن تساعد على الحيلولة دون تشوب الصراع. وتتواءر العروض للمساعدة والتعاون في جهود تقصي الحقائق من جانب شخصيات بارزة ودول أعضاء وترتيبات ومنظمات إقليمية. وخلال العام الماضي، استعنت بالخبرة الخارجية وسأواصل ذلك في حدود الموارد المالية للمنظمة أو بدون أن تتحمل أي تكلفة.

٧ - ويجري اتخاذ الخطوات داخل الأمانة العامة لتحسين دقة المعلومات التي يتم موافقتي بها، وفعاليتها من حيث التكلفة، ونوعيتها. والمشكلة في الوقت الحاضر غالباً ما لا تكون مشكلة قلة المعلومات عن الحد المطلوب وإنما هي مشكلة توفر معلومات أكثر من اللازم تختلط فيها المؤشرات الحيوية مع المعلومات عديمة الأهمية . وقد أصدرت توجيهاتي بأن تتخذ الخطوات لترشيد نظمنا الخاصة بإدارة المعلومات وضمان أن يؤخذ في الحسبان التام في المعلومات المتقدمة للمسؤولين عن التوصية باتخاذ إجراءات وقائية، الجذور المتعددة الأبعاد للصراعات في الوقت الحاضر . ولا بد في الوقت ذاته من تفادي الإزدواج بين الإدارات والمكاتب وبين الأمانة العامة ووكالات الأمم المتحدة ومنظماتها.

باء - الإنذار المبكر

٨ - أيدت الجمعية العامة في قرارها ١٢٠/٤٧ توصياتي الواردة في "خطة للسلام" بشأن مهام الإنذار المبكر، وشجعت الأمين العام على "إنشاء آلية مناسبة للإنذار المبكر من أجل الحالات التي يغلب أن تهدد صون السلام والأمن الدوليين". وتماشياً مع ذلك القرار، سأقوم بوضع وتقديم خطة لهذه الآلية قبل افتتاح الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة. وقد بدأت بالفعل الخطوات الأولية . وعلى أساس قرار اتخذه لجنة التنسيق الإدارية في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٢، بدأت إدارة الشؤون الإنسانية في إجراء مشاورات شهرية مع سائر إدارات الأمم المتحدة ووكالاتها ومنظماتها، وكذلك مع عدد محدود من المراقبين، بغية إنشاء آلية لتوفير الإنذار المبكر بالحالات التي قد ينشأ عنها تدفقات جديدة للاجئين والمرتدين.

٩ - كما أقوم بالتشاور مع الترتيبات والمنظمات الإقليمية بشأن وضع إجراءات تعاونية للإنذار المبكر. وأدعى الدول الأعضاء إلى تقديم آرائها بشأن هذه المسألة، مبينة، على وجه الخصوص، الترتيبات العملية التي تكون على استعداد للاضطلاع بها بغية تحقيق الفقرة ٢ من الجزء "ثانياً" من القرار ١٢٠/٤٧، التي دعيت فيها الدول الأعضاء إلى "تزويد الأمين العام بالمعلومات المتعلقة بالإذار المبكر في الوقت المناسب، وبصورة سرية عند الاقتضاء".

١٠ - وأخيراً، فلأني أقوم، استجابة لطلب آخر تضمنه القرار ١٢٠/٤٧، بتحسين برامج الأمانة العامة لتدريب موظفي الشؤون السياسية، وذلك بإدراج عنصر للتدريب على الدبلوماسية الوقائية والإذار المبكر. وسيضطلع بهذا العمل بتعاون وثيق مع برنامج الزمالات الذي مقره جنيف والذي أعدده مؤخراً في مجال الدبلوماسية الوقائية معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار) بالتعاون مع أكاديمية السلم الدولية.

جيم - تدابير بناء الثقة

١١ - تدابير بناء الثقة يمكن أن تكون جزءاً لا يتجزأ من توقي نشوب الصراعات وبناء السلم في جميع مناطق العالم . وقد أيدت الجمعية العامة في قرارها ٤٧/١٢٠ اعتزامي إجراء مشاورات مع الدول الأعضاء والترتيبيات والمنظمات الإقليمية بشأن اتخاذ المزيد من تدابير بناء الثقة. ولا يمكن أن يكون هناك مجموعة محددة من التدابير تلائم جميع المناطق. فكل منطقة ستحتاج إلى أن تستكشف الخيارات وتوافق على التدابير المقبولة لجميع الدول المعنية، معأخذ التاريخ والسياسة الراهنة في الاعتبار . ويمكن للأمم المتحدة أن تقوم بدور حفّاز لتشجيع إجراء تبادل للأفكار وتسهيل الاتصال . ويمكن لبعثات الأمم المتحدة لبناء الثقة التي توفر إلى مناطق غير مستقرة بموافقة الأطراف الرئيسية أن تحدد تدابير كان يمكن أن تُغفل أو تُهمل لولا هذه البعثات.

١٢ - وفي الماضي كانت أغلب تدابير بناء الثقة تتناول الجوانب العسكرية للأمن . وهناك خبرة أوروبية واسعة النطاق متاحة في هذا الميدان . وفي بعض المناطق الأخرى يجري إعداد إجراءات وآليات ذات طابع سياسي ودبلوماسي صرفة . والأمم المتحدة على استعداد لدعم هذه الجهود .

١٣ - وقد طلبت من الترتيبات والمنظمات الإقليمية موافاتي بأرائها بشأن بناء الثقة، كل منها في مجال اختصاصه . وسأقدم تقريراً في الوقت المناسب بالردود الواردة .

ثالثاً - تسوية المنازعات بالوسائل السلمية

١٤ - بين مهمة الحيلولة دون نشوب صراعات ومهمة حفظ السلم تكمن مهمة الوصول إلى اتفاق بالوسائل السلمية بين الأطراف المتشاحنة . وقد قدمت الدول الأعضاء تأييداً غامراً للتوصياتي بشأن تسوية المنازعات بالوسائل السلمية .

١٥ - وشجعت الجمعية العامة في قرارها ٤٧/١٢٠ مجلس الأمن على الاستفادة الكاملة من أحكام الفصل السادس من الميثاق المتعلق بإجراءات وأساليب تسوية المنازعات بالوسائل السلمية . كما شجعت الأمين العام ومجلس الأمن على اجراء مشاورات مكثفة ومستمرة في مرحلة مبكرة بغية وضع استراتيجية مناسبة لكل حالة على حدة، لتسوية المنازعات المحددة بالوسائل السلمية .

١٦ - ويقال بأن هناك في الوقت الحاضر نحو ٧٠ منطقة صراع أو صراع محتمل النشوب في أنحاء العالم . ويتضمن الفصل السادس من الميثاق قائمة شاملة بإجراءات وأساليب تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، ولدى الأمم المتحدة خبرة واسعة بتطبيقها . وقد شهدت السنوات القليلة الماضية استخداماً موسعاً لهذه الأساليب بعد تكييفها على أساس مخصوص بما يناسب كل حالة محددة . واستخدمت الوسائل التالية

بعثات تقصي الحقائق؛ وبعثات النوايا الحسنة؛ والمبعوثون / الوسطاء الخاصون؛ وأصدقاء الأمين العام؛ ووضع مراقبين؛ ورصد حقوق الإنسان. والقصد من هذه الوسائل بالدرجة الأولى هو تحقيق أربعة أهداف هي: جمع معلومات مباشرة موثوق بها؛ وإظهار اهتمام المجتمع الدولي؛ والقيام بمهام المساعي الحميدة؛ والإسهام في تهيئة مناخ الثقة بين جميع الأطراف المعنية وتشجيع الاحساس بالأمن.

١٧ - وفي العام الماضي، أوفد مبعوثون خاصون أو بعثات خاصة، لعدة مرات في بعض الحالات، إلى يوغوسلافيا السابقة، وعدد من الدول المستقلة حديثاً التي خرجت من الاتحاد السوفيتي وغواتيمالا وهaiti وأسرائيل وليبريا والجماهيرية العربية الليبية ورواندا وجزر سليمان والصومال وجنوب إفريقيا وتيمور الشرقية.

١٨ - والبعثات غالباً ما تكون خطوة أولى نحو مزيد من الاشتراك من جانب المجتمع الدولي. فوضع المراقبين في جورجيا وجنوب إفريقيا وطاجيكستان، على سبيل المثال، كان نتيجة مباشرة لوصيات قدمها مبعوثون خاصون للأمين العام. وفي هايتي، يجري المبعوث الخاص، الذي قمت أنا والأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية بتعيينه، مفاوضات معقدة من أجل إعادة إقرار حقوق الإنسان والديمقراطية في ذلك البلد، وأفضى ذلك بالفعل إلى إيفاد بعثة مدنية لرصد حقوق الإنسان هناك.

١٩ - ورحبت دول مستقلة حديثاً مثل أرمينيا وأذربيجان وبيلاروس وجورجيا وكازاخستان وأوكرانيا وأوزبكستان بإنشاء مكاتب مؤقتة للأمم المتحدة في بلدانها. وهذه المكاتب التي تعد تجربة في التنظيم الأفضل للأنشطة المتعددة الجوانب للأمم المتحدة في بلد بعينه، تقوم بمهام التنمية والإعلام المعتمدة. كما توفر للأمين العام مورداً قيماً يمكن استخدامه في دعم جهوده المتعلقة بالدبلوماسية الوقائية وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، التي يكلف القيام بها من جانب الجمعية العامة أو مجلس الأمن. وسأقدم إلى الجمعية العامة في دورتها العادية القادمة تقريراً شاملـاً عن المكاتب المؤقتة وتطورها في المستقبل.

٢٠ - وقامت مجموعة من الدول الأعضاء، مشكلة بصورة غير رسمية بوصيتها "أصدقاء الأمين العام" بدور منيد في تسوية الصراع الذي طال أمده في السلفادور. وشكلت مجموعات مماثلة، أو يجري النظر في تشكيلها، من أجل الحالة في هايتي وأفغانستان. ويتيح هذا الترتيب للأمين العام محفلاً غير رسمي لتبادل الأفكار كما يتاح له مصدر الدعم الدبلوماسي من البلدان المهتمة بالأمر. وهو ترتيب أعتمـد استخدامه في سياقات أخرى.

رابعاً - المساعدة الإنسانية

٢١ - طلبات المساعدة الإنسانية آخذة في النمو في حالات متزايدة التنوع. فلا يكاد يمر يوم لا يطلب فيه من المجتمع الدولي تقديم إغاثة إنسانية لناس حصرتهم كوارث طبيعية أو كوارث من صنع الإنسان

أو هم يغرون منها. وتزايد نداءات المساعدة من ضحايا الصراعات بين الدول الأعضاء أو لصالحهم. وفي بعض الحالات يتطلب الأمر توفير حماية عسكرية للإغاثة الإنسانية.

٢٢ - وطلب مجلس الأمن والجمعية العامة زيادة ما يبذل من جهد لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على تقديم المساعدة الإنسانية عن طريق تخطيط وتنفيذ منستين يشملان إدارات الشؤون السياسية وعمليات حفظ السلام والشؤون الإنسانية. وينبغي أن تتعكس الشواغل الإنسانية في بعثات تقصي الحقائق وعمليات حفظ السلام. وأنا أتفق على هذا تماماً. فالمساعدة الإنسانية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالدبلوماسية الوقائية والإنذار المبكر وصون السلم والأمن الدوليين. وهي مرتبطة بتنصي الحقائق والحقيقة دون حدوث الصراعات وحالات الطوارئ، كما ترتبط بصنع السلم وحفظ السلم وبناء السلم. وقد اتخذت تدابير لضمان التنسيق اللازم بين إدارات الشؤون السياسية وعمليات حفظ السلام والشؤون الإنسانية، وكذلك بين جميع منظمات ووكالات الأمم المتحدة. كما يجري إعداد برامج للتدريب على المساعدة الإنسانية.

٢٣ - واتخذت أيضاً خطوات لإدخال بعد إنساني محدد ضمن نوع الإنذار المبكر المتكامل للأمم المتحدة. فمن ناحية، يمكن لحالات الطوارئ الإنسانية أن تشكل تهديدات للسلم والأمن الدوليين أو تؤدي إلى تفاقم التهديدات القائمة؛ ومن الناحية الأخرى، يمكن لاضطرابات السلم أن تؤدي إلى أزمات إنسانية. ولكل السببين يجري إدراج مؤشرات إنسانية كجزء أساسي من جمع المعلومات وتحليلها. وسأقوم باطلاع الأجهزة المناسبة بالأمم المتحدة على أي حالة تتطلب مساعدة إنسانية عاجلة.

٢٤ - وعند تقديم مساعدة إنسانية، تبذل كافة الجهود لضمان سلامة موظفي الإغاثة وللحيلولة دون نشوء حالات طوارئ أو للتخفيف من حدتها، ولتمهيد الطريق للإصلاح والتنمية، مما يسمى بالتالي في تحقيق هدف بناء السلم بعد انتهاء الصراع. ويرد مزيد من المناقشة لمسألة سلامة أفراد الأمم المتحدة في الفرع التاسع من هذا التقرير.

٢٥ - وثمة مسألة تثير قلقاً خاصاً في عملية تقديم المساعدة الإنسانية لا وهي ضرورة إزالة حقول الألغام المنتشرة في جميع المناطق التي نشب فيها صراع أو أن ينشب فيها صراع. وقد شرعت في وضع برنامج عمل منسق لإزالة الألغام تشارك فيه إدارة الشؤون الإنسانية وإدارة عمليات حفظ السلم والشركاء المعنيون الآخرون. ويجرى إحراز تقدم كبير.

خامساً - حفظ السلم

٢٦ - استمر الطلب على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم في النمو خلال الشهور التسعة الماضية. ويخدم الآن نحو ٦٠٠٠ فرد مدني وعسكري في ١٢ عملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم في أنحاء العالم. وستحصل العملية الجارية في الصومال بهذا الرقم إلى ما يتربّع من ٩٠٠٠ فرد، ومن شأن

العمليات الإضافية التي يجري النظر فيها أن ترفعه إلى ما يتجاوز بكثير رقم الـ ١٠٠ ٠٠٠ هذا العام. وحفظ السلم في حالة تطور سريع حيث يطلب من الأمم المتحدة أن تضطلع بمهام متزايدة التعقد والخطورة. ففي الصومال فتح باب جديد بإعطاء عملية الأمم المتحدة السلطة في أن تنفذ، بموجب الفصل السابع من الميثاق، قرارات مجلس الأمن. وفي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة تم وزع أفراد حفظ السلم لأول مرة على نحو وقائي.

٢٧ - وقد ألقى توسيع نطاق عمليات الأمم المتحدة على كاهل الدول الأعضاء أعباءً يزداد ثقلها. وفي شهر حزيران/يونيه من العام الماضي أمكن لي أن أقدم تقريراً ذكرت فيه أن الدول الأعضاء تحرس على الاشتراك في عمليات حفظ السلم وأن المراقبين العسكريين والمشاة كانوا متوفرين بشكل دائم. ولم تعد الحالة عموماً هكذا. فالصعوبات التي لم تكن تواجه في السابق إلا عندما تطلب وحدات سوقية متخصصة أصبحت تنشأ الآن أيضاً في حالة طلب المشاة والمراقبين من العسكريين والشرطة.

٢٨ - وقد أحاطت علماً بالاقتراحات المقدمة من مجلس الأمن، في بيان رئيس المجلس المؤرخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ (٥/٢٤٧٢٨)، ومن الجمعية العامة، في قرارها ٦١/٤٧ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، بشأن الدراسة الشاملة ل الكامل مسألة عمليات حفظ السلم من جميع نواحي هذه العمليات.

٢٩ - وقد اتخذت تدابير لتحسين وتعجيل الإجراءات التي تحصل بموجبها المنظمة على أفراد أو وحدات مشكلة من الدول الأعضاء من أجل العمليات الجديدة لحفظ السلم أو لتوسيع العمليات القائمة. وقد قام فريق تخطيط خاص يضم ضباطاً عسكريين وفريتهم الدول الأعضاء، بتحديد عناصر موحدة تعتبر بمثابة "قوالب بناء" يمكن أن تشكل منها مختلف أنواع العمليات. وقام الفريق باطلاع الوفود على العمل الذي اضطلع به ودعية الدول الأعضاء إلى إجراء مناقشات مع الأمانة العامة بغية التوصل إلى اتفاق بشأن ما ستكون تلك الدول مستعدة، من حيث المبدأ، لتوفيره من قوالب البناء إذا طلب منها ذلك. ومزايا مثل هذه الاتفاقيات الجاهزة بالنسبة للمنظمة مزايا واضحة. كما أنها بالنسبة للدول الأعضاء ستبسط التخطيط والميزنة فضلاً عن تدريب الأفراد المعنيين.

٣٠ - وقد أثر النمو الحاصل في مجال حفظ السلم تأثيراً عميقاً على عمليات المنظمة. إذ ليس في الأمانة العامة كيان إداري واحد لم يطلب منه تدرب موظفين للعمل في واحدة أو أكثر من عمليات حفظ السلم. وقد زادت الطلبات الآن إلى حد لم يعد من الممكن معه شغل جميع الوظائف في الميدان بالاستعانت بموظفي الأمانة العامة الموجودين. ومن ثم فقد تعين إيجاد سبل جديدة لاستخدام أفراد إضافيين على أساس مؤقت. وبناءً على ذلك دعوت الدول الأعضاء إلى تعيين أفراد مؤهلين يمكن النظر في انتدابهم للعمل في أي من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم؛ كما قبلت عروضاً مقدمة من دول أعضاء لاتاحة مثل مؤلاء الأفراد على سبيل الإعارة. وفي عدد من الحالات، استدعي الأمر اللجوء إلى متعددين لتقديم خدمات دعم لعمليات في الميدان كان يقدمها في العادة موظفو الأمم المتحدة.

٣١ - وفي المقر، فإن الوحدات المعنية مباشرة بحفظ السلم، وعلى الخصوص إدارة عمليات حفظ السلم وشعبة العمليات الميدانية في إدارة الشؤون الإدارية والتنظيمية، هي في طور التعزيز، وذلك، من ناحية، عن طريق إعادة التوزيع لموظفيها من الأمانة العامة، ومن ناحية أخرى، بالاستعانة بأفراد عسكريين على سبيل الإعارة من الدول الأعضاء. ومن أجل استخدام الطريقة الأخيرة شكلت خلية للتخطيط العسكري داخل إدارة عمليات حفظ السلم. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت غرفة لمتابعة الحالة، العاملون فيها من الضباط العسكريين، لإقامة صلة مستمرة، بصورة أولية مع العمليات الجارية في الصومال وفي يوغوسلافيا السابقة. وإنني أدرس إنشاء غرفة متابعة حالة متكاملة تغطي عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم في جميع أنحاء العالم من جميع جوانبها. غير أنه لا بد لي أن أوضح أن إعادة التوزيع في إطار الأمانة العامة لن تكون كافية للوفاء بالاحتياجات الضخمة من الموظفين الإضافيين، في حين أن إعارة أفراد من الدول الأعضاء هي أساساً تدبير قصير الأجل لا يمكن استخدامه لإقامة هيكل دائمة. ومن ثم فمن غير الواقعى توقيع إمكان الوفاء بجميع الاحتياجات من الموارد القائمة.

٣٢ - وأنا أدرك التكاليف المترتبة لحفظ السلم والأعباء التي يستتبعها ذلك بالنسبة للدول الأعضاء. وفي الوقت ذاته، فإنه على قناعة بأن حفظ السلم يظل مطلباً غالياً يستأهل ما ينفق في سبيله. لذلك فإنه أرجح جداً بقرار الجمعية العامة ٢١٧/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول /ديسمبر ١٩٩٢ الذي أذنت فيه الجمعية العامة بإنشاء صندوق احتياطي لحفظ السلم يبلغ مستوى ١٥٠ مليون دولار. وفي حين أن الفرض من إنشاء الصندوق الاحتياطي هو تعزيز قدرة المنظمة على الاستجابة للازمات، فإنه لم يحول إلى الصندوق حتى الآن إلا نحو ٦٤ مليون دولار. أما المبلغ المتبقى وقدره ٨٦ مليون دولار فلا يمكن تمويله إلا عندما تسدد مبالغ كافية من متأخرات الاشتراكات المقررة المستحقة السداد للميزانية العادلة.

٣٣ - فضلاً عن ذلك، فإنه نتيجة لوجود مبالغ كبيرة من الأنصبة المترتبة لحفظ السلم لم تسدد لها الدول الأعضاء بعد، فقد استدعاي الأمر السحب من هذا الاحتياطي حتى أوشك الصندوق الآن على النفاذ. ومن الجدير باللاحظة أيضاً، أن هناك مبالغ كبيرة يجب سداده للدول المساعدة بقواتها، وبخاصة فيما يتعلق بعمليات حفظ السلم الجديدة.

٣٤ - وفي السياق ذاته، أمل أن تنظر الجمعية العامة بعين التأييد في دورتها المقبلة إلى اقتراحى بأن ترصد اعتمادات بمقدار ثلث التكاليف المقدرة لكل عملية جديدة من عمليات حفظ السلم بمجرد أن يقرر مجلس الأمن إنشاءها.

سادسا - بناء السلام

ألف - إقامة الديمقراطية والمساعدة الانتخابية

٢٥ - في تحليلها للاتجاهات العالمية السائدة في فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، أخذت "خطة للسلام" في الاعتبار تعاظم التأييد العام لزيادة المشاركة في العمليات السياسية. فأصبح توسيع نطاق اشتراك الأفراد وزيادة مساعدة الحكومة سمتين متلازمتين للتحرك نحو إقامة مؤسسات ديمقراطية. وتنشئ الدول الأعضاء ضفطا دوليا بهدف النظر إلى إقامة الديمقراطية بوصفها عاملًا حاسما في الاستقرار السياسي والوثام الاجتماعي والتقدم الاقتصادي كما تتعرض تلك الدول لذلك الضغط.

٢٦ - واستجابة لطلبات محددة من الدول الأعضاء، تأخذ الأمم المتحدة على عاتقها طائفة واسعة من المسؤوليات من أجل مساعدة التقدم نحو إقامة الديمقراطية داخل الدول. وأكثر الطلبات شيوعا تتعلق بالحصول على مساعدة انتخابية في:

(أ) تنظيم وإجراء الانتخابات؛

(ب) الإشراف؛

(ج) التتحقق؛

(د) المراقبة؛

(هـ) تنسيق ودعم أنشطة المراقبين الدوليين الآخرين؛

(و) المساعدة التقنية.

٢٧ - وقد أنشأت بالأمانة العامة في نيويورك وحدة جديدة لمعالجة الطلبات التي تقدم من الدول الأعضاء للحصول على مساعدة انتخابية. وقد عالجت هذه الوحدة في الفترة التصيرية من وجودها، ٣٦ من هذه الطلبات. جاء طلبان منها من آسيا، و ٤ من أوروبا الشرقية و ٤ من أمريكا اللاتينية و ٢٦ من إفريقيا. ومن هذا المجموع يتصل طلبان بتنظيم وإجراء الانتخابات، و ٤ بالتحقق و ٢٦ بالمساعدة التقنية و ٩ بالتنسيق والدعم و ٧ بمتابعة الحالة وتقديم تقارير عنها. وينبغي أن يلاحظ في الاعتبار أنه حتى عهد قريب جدا، عندما تقرر قبول طلب لرصد الانتخابات في نيكاراغوا التي فتحت الباب لإحلال السلام في

ذلك البلد، كانت الأمم المتحدة ترفض بشكل منتظم جميع الطلبات باستثناء طلبات المساعدة التقنية. ومنذ ذلك الحين دجحنا في رصد عدة انتخابات وأمامنا عدة انتخابات أخرى قيد الإعداد.

٣٨ - لقد أبرزت تجربة الأمم المتحدة بالفعل في هذا الميدان الجديد نسبياً بعض الحقائق السياسية. فالمساعدة بالأفراد والمساعدة المادية والتقنية والمالية لا تكفي لإيجاد بيئة سياسية للديمقراطية. فالقيم الديمقراطية لا بد أن تكون مقبولة طواعية من المجتمع بأسره. وثمة شرط أساسي لإقامة الديمقراطية وهو أن الديمقراطية لا بد أن تضرب جذورها في التربية الخاصة بها. ونظراً لعدم وجود تقاليد ديمقراطية في بعض البلدان، فإنه لا يمكن افتراض أن اختيار الناخبين سيحترم دائمًا، كما ثبت بصورة مأساوية في الشهور الأخيرة في إنفولا.

٣٩ - وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة ينظر إليها حالياً كمصدر رئيسي للمساعدة الانتخابية فإنه ينبغي أن يتضاعل دورها في هذا الميدان بمرور الزمن مع تكوين البلدان لخبرتها ومؤسساتها الخاصة لدعم العمليات الديمقراطية. وأن انخفاض الطلب على المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة قد يدل على أن المنظمة قد اضطلعت بدورها الأولي بنجاح وأنها يمكن أن تركز على عناصر هامة أخرى من عمليات إقامة الديمقراطية وبناء السلم.

باء - بناء السلم بعد انتهاء الصراع

٤٠ -تناول مجلس الأمن أهمية بناء أساس متينة للسلم في حالات ما بعد انتهاء الصراع في بيان رئيس المجلس المؤرخ ٢٠ نيسان /أبريل ١٩٩٢ (٢٥٦٩٦/S). وأيد المجلس التدابير المحددة التي اقترحتها، وأضاف عناصر جديدة لتنمية الهياكل السياسية الوطنية وتعزيز التدريبات المؤسسية. وشجع المجلس قيام العناصر الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة بالعمل المنسق من أجل معالجة الأسباب الأساسية للأخطار التي تهدد السلم والأمن.

٤١ - وأرجح باعتراف المجلس بأن بناء السلم بعد انتهاء الصراع له دور حيوي في إعادة أساس سليم للسلم المستدام، وبوجود حاجة إلى معالجة أساس الصراع، بصورة متكاملة، للحيلولة دون تكراره.

٤٢ - ويلزم أن تعمل جميع عناصر الأمم المتحدة معاً، على نحو وثيق، لدى بناء أساس السلم. فبناء السلم مفهوم متعدد الأبعاد ومتعدد التخصصات. وقد أوصيت، في هذا الصدد، بعدة أمور منها أن يقوم مجلس الأمن بدعوة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بعد تنشيطه وإعادة تشكيل هيكله، إلى إعداد تقارير، وفقاً للمادة ٦٥ من الميثاق، بشأن التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي قد تعرض الأمن الدولي للخطر، ما لم يتم تداركها. وأرجو أن تستمر مناقشة سبل تنفيذ هذه التوصية.

٤٣ - وقد أكد مجلس الأمن في بيانه أن ممؤسسات وكالات منظومة الأمم المتحدة يلزم أن تكون، في سياق إعداد وتنفيذ برامجها، على وعي بالهدف المشترك للأمم المتحدة المتمثل في تعزيز الأمن الدولي. فعلى الأمين العام مسؤولية كبيرة في هذا الصدد، بوصفه المسؤول الإداري الأول للأمم المتحدة ورئيس لجنة التنسيق الإدارية. وأواصل مشاوراتي مع لجنة التنسيق الإدارية وأعترض اتخاذ إجراءات إضافية لتعزيز التنسيق بين منظماتنا في سبيل تحقيق هذا الفرض.

٤٤ - إن الخطوات التي اتخذها لضمان مراعاة كاملة من جانب المسؤولين عن التوصية بتدابير وقائية، للجذور المتعددة الأبعاد للصراعات في الوقت الحاضر، وهي الوارد ذكرها في الفقرة ٧ أعلاه، ستساعدني في وضع تدابير أفضل لبناء السلم في حالات ما بعد انتهاء الصراع. إن التحليل الأفضل للعوامل الاقتصادية والاجتماعية التي لها تأثير على التطورات السياسية والعسكرية سيساعدني، ويساعد الأجهزة والوكالات المعنية التابعة للأمم المتحدة، على اقتراح إجراءات لردع الصراع وبناء الأسس لسلم دائم.

سابعا - التعاون مع الترتيبات والمنظمات الإقليمية

٤٥ - أوصت "خطة للسلام" بزيادة مشاركة الترتيبات والمنظمات الإقليمية من الاشحطة المتعلقة بالسلم التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ (انظر ٢٥١٨٤/S)، دعا مجلس الأمن الترتيبات والمنظمات الإقليمية إلى أن تدرس، على سبيل الأولوية، سبل ووسائل تعزيز مبادراتها ووظائفها بحيث تكون مطابقة لشواغل الأمم المتحدة فيما يتعلق بالسلم والأمن الدوليين.

٤٦ - وستساعد الردود الواردة، استجابة لتلك الدعوة، في وضع مجموعة من المبادئ تنظم التعاون بين الترتيبات والمنظمات الإقليمية والأمم المتحدة، ويأمل أن تشتمل على زيادة في تقاسم المسؤولية. وقد جاء ندائي في "خطة للسلم" بزيادة الاعتماد على الجمود الإقليمية قبل أن تتواءم الترتيبات والمنظمات الإقليمية تماماً مع نهاية وجود قطبيين. ومن الواضح، حالياً، أن التحول في الساحة الدولية سينطوي على حالات توتر جديدة مع زيادة الصراعات داخل الدول، ويتعين على الأمم المتحدة أن تجد التوازن السليم بين مواردها المحدودة والمطالب الملقة على عاتقها. وفي هذا الوقت المتصمم بالتغيير، قد يثبت أن الترتيبات الإقليمية ليست كلها مستعدة أو قادرة على التصدي للتحديات التي تواجهها.

٤٧ - ومع ذلك، فقد أحرز تقدماً ملحوظاً، في الآونة الأخيرة، في مجال تعزيز آليات التعاون بين الأمم المتحدة والترتيبات والتنظيمات الإقليمية. وعلى الأخص، في مجال فعالية العمليات المشتركة بينها في الميدان. وتشمل الأمثلة ما يلي:

- (أ) اشتراك منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية في عملية الأمم المتحدة في الصومال:
- (ب) مواصلة التقدم المحرز من الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في صياغة معاهدة بشأن اعتبار إفريقيا منطقة لا نووية:
- (ج) التعاون الوثيق، وتقسيمات العمل المتفق عليها، بين الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في مجالات فعلية أو محتملة من مجالات الصراع في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابقة وفي أماكن أخرى في أوروبا، من بينها جورجيا، ومولدوفا، وناغورنو - كاراباج، وطاجيكستان وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة:
- (د) إنشاء المؤتمر الدولي المعنى بيوغوسلافيا السابقة من قبل الأمين العام ورئاسة الجماعة الأوروبية آنذاك، مع التعاون الوثيق في الميدان بين قوة الأمم المتحدة للحماية وبعثة الرصد الموفدة من الجماعة الأوروبية:
- (هـ) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية لإعادة حقوق الإنسان والديمقراطية في هايتي؛ وقد انطوى ذلك على اشتراك الأمينين العامين في تعيين مبعوث خاص، وعلى وضع بعثة مدنية دولية لرصد حقوق الإنسان، تشمل فرق للرصد تعينها كل من المنظمتين على حدة:
- (و) توفير منظمة حلف شمال الأطلسي المساعدة للأمم المتحدة في رصد وإنذاذ منطقة عدم التحليق في المجال الجوي للبوسنة والهرسك.

ثامنا - الجزاءات والمشاكل الاقتصادية الخاصة

- ٤٨ - نظر مجلس الأمن في مسائل المشاكل الاقتصادية الخاصة للدول نتيجة للجزاءات المفروضة بموجب الفصل السابع من الميثاق وأصدر بياناً من الرئيس في ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٢ (٢٥٣٦). وأعرب المجلس عن عزمه على مواصلة النظر في المسألة ودعا الأمين العام إلى التشاور مع رؤساء المؤسسات المالية الدولية، وغيرها من عناصر منظومة الأمم المتحدة، والدول الأعضاء في الأمم المتحدة وإلى تقديم تقرير إلى المجلس في أقرب وقت ممكن. وقد التمكنت آراء ومقترنات الدول الأعضاء والمؤسسات المعنية، وسأوصل مشاوراتي مع الدول والمؤسسات المذكورة.
- ٤٩ - وهناك مسألة ذات أهمية ملحة يجب متابعتها على سبيل الاستعجال. فقد كانت تدابير تخفيف أثر الجزاءات تعتمد حتى الآن على الإرادة السياسية لبلدان توجد في وضع يسمح لها بتوفير المساعدة أو

على قدرة المؤسسات المالية، وسائر مؤسسات ووكالات منظومة الأمم المتحدة، على الاستجابة بصورة ملائمة وعلى نحو سريع. ولا توجد، في الوقت الراهن، آلية في الأمم المتحدة تبني بروح المادة ٥٠ من الميثاق على نحو فعال ومنتظم.

٥٠ - وقدم اقتراح بأن تقوم الجمعية العامة بإنشاء صندوق دائم يعمل تلقائياً عند فرض الجراءات. وقدم اقتراح، كبدائل لذلك، بإنشاء صناديق استثنائية متفردة بموجب أحكام قرار مجلس الأمن الذي يفرض الجراءات. وتجري دراسة هذين الاقتراحين في المحافل المختصة للأمم المتحدة. وقد تكون هناك أيضاً حاجة إلى إنشاء آلية دائمة لإجراء المشاورات بين مجلس الأمن والأمين العام والمؤسسات المالية الدولية وعناصر أخرى في منظومة الأمم المتحدة، فضلاً عن الدول الأعضاء، عند النظر في فرض الجراءات أو عند فرضها. واقتراح أيضاً إجراء دراسة خاصة عن فعالية الجراءات في كل حالة على حدة، وسوف استعرض جميع هذه الاقتراحات عندما أقدم تقريري إلى المجلس في المستقبل القريب.

تاسعاً - سلامة الموظفين

٥١ - سبق أن ذكرت أن الأمم المتحدة تولت مهام متزايدة التعقد والخطورة. ولذلك فإن سلامة موظفيها موضع قلق متزايد. ونظام أمن الأمم المتحدة كفيل بتلبية متطلبات سلامة موظفي الأمم المتحدة في أغلبية البلدان التي بها وجود للأمم المتحدة، لكنه لم يعد كافياً لتلبية الاحتياجات الناشئة في حالات الطوارئ المعقدة.

٥٢ - واستجابة لبيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٣ (S/25493) أقوم باستعراض ترتيبات أمن المنظمة، بغية تعزيز قدرتها على التصدي للأخطار التي يواجهها موظفوها. وتجري معالجة قدرة منسق الأمن على رصد الأزمات والاستجابة لها، فضلاً عن الجوانب العملية لتحسين الأمن في العيadan، على سبيل الاستعجال، وأثناء ذلك، تبقى التوصيات الواردة في الفرع الثامن من "خطة للسلام" صالحة اليوم، مثلما كانت عند كتابتها منذ ستة مهضت.

عاشرًا - ملاحظات ختامية

٥٣ - وصف هذا التقرير الإجراءات المتخذة من الامانة العامة استجابة للقرارات والبيانات المختلفة للجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن الآراء الواردة في "خطة للسلام". ولذلك فهو لا يرمي إلى أن يكون إعادة شاملة لما ورد في تلك الوثيقة بكاملها. بل هو بالأحرى، تقرير مرحلٍ عن الإجراءات المتخذة في مجالات أيدت فيها الدول الأعضاء افكاره وشجعتني على تنفيذه.

٥٤ - وأشار بامتنان لما أولته الدول الاعضاء من اهتمام لـ "خطة للسلام" خلال الاحد عشر شهرا التي انقضت منذ تقديمها الى اعضاء الأمم المتحدة. فقد كانت مداولات الدول وتصريحاتها جزءاً فيما للغاية من مناقشة مستفيضة بشأن افضل الطرق لتهيئة المجتمع الدولي للاستجابة للفرص المتاحة، ومواجهة التحديات في عالم يمر بحالة تحول سريعة. وأنطلع الى إجراء حوار متصل مع الدول الاعضاء والى تلقي توجيهها بشأن أجزاء هامة من "خطة للسلام" ما زالت لم تعرب عن آرائها بشأنها. ولم أزل ملتزماً بجميع الآراء الواردة في الخطة، ايماانا مني بأنها تشكل مجموعة متسقة ومتكاملة من التدابير للتصدي لمشاكل ضمان الأمن البشري، من جميع جوانبه.

٥٥ - وفي نفس الوقت، فإنه نظراً لتضاعف الطلب على خدمات المنظمة في ميدان الدبلوماسية الوقائية، وصنع السلام، وحفظ السلام، وبناء السلام، وتقديم المساعدة الإنسانية، فإن الدول الاعضاء لم تناقش فحسب الأفكار الواردة في "خطة للسلام"، بل تقوم بالفعل بتنفيذ بعضها، ومن الأمثلة البارزة لذلك، الوضع الوقائي لقوة الأمم المتحدة للحماية في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. ومن المسائل التي أصبحت أوضح لي ، خلال هذه العملية، مما كانت منذ سنة مضت الأهمية الفالبة لقيام الدول الاعضاء، على نحو كامل وفي الوقت المناسب، بتوفير الموارد الالازمة لتعزيز قدرة المنظمة في مجالات الدبلوماسية الوقائية، وصنع السلام، وحفظ السلام، وبناء السلام بعد انتهاء الصراع، وتقديم المساعدة الإنسانية. وتنطبق النقطة المثارة في الفقرة ٢١ أعلاه، والمتعلقة بالحاجة الى موارد إضافية لتحسين قدرتي على قيادة عمليات صنع السلام والسيطرة عليها، على العديد من الانشطة الأخرى المشتملة في هذا التقرير و/أو الموصى بها في "خطة للسلام".

٥٦ - إن إعادة توزيع الموارد مفهوم مستصوب الى أقصى درجة، لكنه يحتاج، في الأمم المتحدة، كما في حالة منظمات كبيرة أخرى، الى وقت للتنفيذ، ويختلف، هو ذاته، اموالاً. ونظراً لحجم الانشطة الجديدة الملقاة على عاتق الأمم المتحدة وما تميز به تلك الانشطة من طابع الاستعجال، فإن الأمم المتحدة ليس لديها متسع من الوقت. فإذا أريد للمنظمة أن تستجيب بصورة فعالة للأعمال التي تعتقد أنها شعوب العالم عليها، فسيتعين على الدول الاعضاء ان تتفق في استنباط نوع مالية جديدة كما تتفق في ايجاد مهام جديدة لتؤديها المنظمة. واعتقد أن الآراء الواردة في التقرير الذي اعده السيد بول فولكر والسيد شيجورو اوغاتا باسم مؤسسة فورد تمثل السبيل السليم للتقدم.
